

## مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨

### البيان الختامي

٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨

### أولاً- المقدمة

١. تعرب البعثة عن شكرها عما أبدته السلطات السورية من تعاون ممتاز. وقد حققت البعثة فائدة جمة مما جرى من تفاعل مع المسؤولين الرسميين وممثلي القطاعين العام والخاص.

### ثانياً- التطورات الاقتصادية الأخيرة

٢. ظل الأداء الاقتصادي الكلي في سورية قويا في عام ٢٠٠٧. يقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحوالي ٦%. و يعد هذا تباطؤا معتدلا مقارنة بعام ٢٠٠٦ بسبب ظروف الطقس غير المواتية التي أثرت على الزراعة. وقد استمرت كافة القطاعات غير النفطية الأخرى في النمو بقوة. غير أن النمو الكلي سجل حوالي ٤% بسبب انخفاض إنتاج النفط. وسجل التضخم المرصود ما دون ٥%.

٣. وفي حين زاد عجز المالية العامة الكلي إلى حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ فإن العجز غير النفطي ظل ثابتا. ولقد عكس هذا انخفاضا في الإنفاق بحوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفضت كل من المصروفات الجارية والرأسمالية. ولقد تحقق هذا رغم الضغط على إنفاق الموازنة الناجم عن الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين. وانخفضت الإيرادات النفطية بحوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة انخفاض صافي فائض تجارة النفط الخارجية للصفر تقريبا. وانخفضت أيضا المتحصلات غير النفطية، وهو ما كان جزئيا إنعكاسا لتخفيض الرسوم الجمركية.

٤. اتسع عجز الحساب الجاري الخارجي إلى مستوى يقدر بنسبة ٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ (من ٢,٨% في ٢٠٠٦). وقد اختفى صافي الفائض النفطي (بعد خصم حصة الشركاء الأجانب) بسبب الإنخفاض في الإنتاج وزيادة الاستهلاك المحلي. غير أن الصادرات غير النفطية، والسياحة، والتحويلات، كانت قوية ويعزى هذا إلى حد ما إلى الطلب الإقليمي القوي وتخفيض

القيود على القطع الأجنبي. وسجل صافي الأصول الأجنبية لمصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري حوالي ١٧ مليار دولار.

### ثالثاً- الآفاق المستقبلية في الأجلين القصير والمتوسط

٥. من المتوقع أن تتأثر آفاق النمو المستقبلية في الأجل القصير لحد ما بالتطورات العالمية والإقليمية المعاكسة الراهنة. ويبدو أن تفاقم الأوضاع المالية العالمية لم يؤثر على القطاع المالي بسورية، حيث أن اللوائح التنظيمية لمصرف سورية المركزي تحد لدرجة كبيرة من انكشاف المصارف لمخاطر القطع الأجنبي و كذلك فإن تكاملها محدود مع النظام العالمي. غير أنه من المرجح أن تتأثر سورية بالتباطؤ الإقليمي الناجم عن الروابط المالية العالمية مع بلدان أخرى في المنطقة، وبخاصة الخليج العربي. و من المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي حوالي ٦% في عام ٢٠٠٨. ومن المرجح أن يستمر الإنخفاض في الناتج النفطي . وقد تسارعت وتيرة التضخم في عام ٢٠٠٨، وهو ما حركه لحد كبير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. غير أن التضخم بدأ في التباطؤ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ مع تراجع أسعار الأغذية العالمية، ومن المرجح أن يسجل في المتوسط حوالي ١٥% لهذا العام.

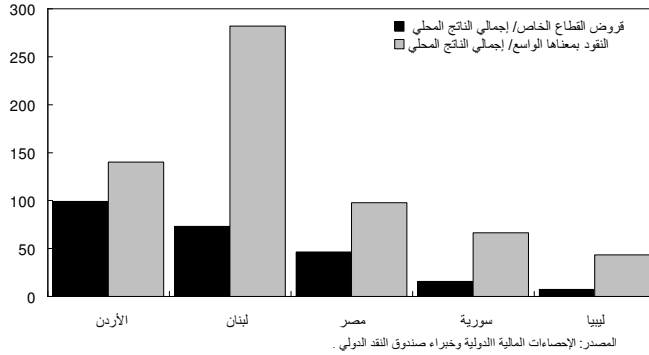
٦. من المتوقع أن يظل عجز المالية العامة عند حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. ومن الناحية الاسمية، تسمح الموازنة بنمو في الإنفاق بمعدل ١٠% مقابل نتائج ٢٠٠٧. إذ تتوخى الموازنة زيادة ٤% في النفقات الجارية ١٨% في المصروفات الرأسمالية. وفي ظل غياب تدابير مالية عامة جديدة، فمن المتوقع أن تحقق الإيرادات غير النفطية والنفقات الجارية نمواً بما يتسق مع نمو إجمالي الناتج المحلي . غير أن التحسينات الأخيرة في الإدارة الضريبية قد تؤدي إلى تحسن طفيف في نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي.

٧. أطلقت السلطات برنامجاً لخفض الدعم على النفط تدريجياً في مايو ٢٠٠٨. وقد تم رفع أسعار البنزين والمازوت بنسبة ٣٣ و ٢٤٠% على التوالي. وحتى يتسنى تخفيف أثر الزيادة في سعر المازوت ، أصدرت السلطات قسائم تسمح لحاملها بشراء المازوت بسعر ٩ ليرة سورية/ اللتر. ووفرت السلطات هذه القسائم لجميع الأسر السورية، وغطت حوالي ٤,٤ ملايين طن ، أي حوالي حجم الإنتاج المحلي من

المازوت. غير أن تكلفة الدعم الصريح للنفط قد زادت بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨.

٨. من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري الخارجي لحوالي ٤ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وسيبتاط معدل نمو الواردات وإن كان سيظل قويا بسبب الطلب المحلي القوي. قد يحدث تباطؤ معتدل أيضا في معدل نمو الصادرات غير النفطية والسياحة نتيجة لضعف الآفاق المستقبلية الإقليمية. المتصور أن يستمر تراجع الميزان النفطي بسبب استمرار الانخفاض في الناتج وتوسع الاستهلاك المحلي.

المؤشرات الإقليمية المقارنة للوساطة المالية، 2007  
(بالنسبة المئوية)



٩. من المتوقع أن تنمو النقود بمعناها

الواسع بنسبة ٢٠ % . ومن المتوقع أن يظل معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع العام مرتفعا (٣٧ %) . أما نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص فيتوقع أن يتسارع لحوالي ٢٥ % . و يظل مستوى الوساطة المالية منخفضا، بما في ذلك وفقا للمعايير الإقليمية.

١٠. من المتوقع أن تتحسن الآفاق المستقبلية في الأجل المتوسط مع وصول التباطؤ العالمي

والإقليمي لنهايته وحينما يبدأ الاقتصاد العالمي في استعادة عافيته. غير أن هذا التقييم الإيجابي سيتوقف على المثابرة في المضي قدما في إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية. وحال استمرار إصلاحات المالية العامة على نفس الوتيرة الحالية فيجب أن يوازن هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية. ومن ثم ، يمكن أن يظل عجز المالية العامة حوالي ٣ % والدين العام دون ٣٥ % من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري حوالي ٤ % تقريبا، رغم الأداء القوي المتوقع للصادرات غير النفطية. ومن المرجح أن يستعيد النمو غير النفطي عافيته ليصل إلى حوالي ٦,٥ % في حين أن التضخم سيتباطأ في حدود رقم واحد متوسط. غير أن هذه الآفاق المستقبلية قد تكون أقل تفاؤلا لدرجة كبيرة في حالة ضعف الجهود الرامية لتحقيق إصلاحات مالية عامة وإصلاحات هيكلية بسورية أو زيادة التباطؤ الإقليمي أو استمراره لفترة أطول .

### ثالثاً- مناقشات السياسات

١١. على هذه الخلفية، ركزت المناقشات على ثلاثة جوانب رئيسية: (١) سياسة وإصلاحات المالية العامة اللازمة لتعويض الإنخفاض في الإيرادات النفطية؛ (٢) السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف؛ و(٣) الإصلاحات الهيكلية الرامية لتعزيز النمو في الأجل المتوسط، مع التركيز على القطاع المالي.

#### ألف- سياسة وإصلاحات المالية العامة

١٢. في ظل استمرار الإنخفاض في الإيرادات النفطية في الأجل المتوسط، تحت البعثة السلطات على خفض عجز المالية العامة غير النفطي بحوالي ١ % من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩. ويمكن تحقيق هذا في معظمه من خلال الاستمرار في تحجيم الإنفاق، وخفض دعم المنتجات النفطية، وتقوية الإدارة الضريبية.

١٣. تحت البعثة السلطات على اتخاذ المزيد من التدابير لخفض الدعم على النفط. وفي هذا السياق، يلقي قرار زيادة أسعار زيت الوقود (الفيول) بنسبة ٣٣ % بدءاً من الأول من ديسمبر ٢٠٠٨ كل ترحيب. ومن أجل صيانة التقدم المحرز في خفض عجز المالية العامة غير النفطي، فمن المهم أيضاً تحديد النفقات الجارية الأخرى بما يتفق و اعتمادات الموازنة .

١٤. يعدّ اعترام السلطات ترشيد المصروفات الرأسمالية من الأمور الباعثة على الارتياح. ويجب إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات قيد التشييد. ومن شأن تقوية الإجراءات الخاصة بالمشتريات وتقييم سلامة العروض الاستثمارية أن يساعد أيضاً في تعظيم العائد على الاستثمار. وتمشيا مع الخطة الخمسية العاشرة ولضمان مستوٍ كافٍ من استثمارات البنية التحتية، فمن المهم الاستمرار في تشجيع مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وجود ضمانات وقائية كافية.

١٥. هناك حاجة ملحة لمزيد من التقدم في تعزيز إدارة الإنفاق العام . ويجب إعطاء أولوية لتحسين عملية رصد النفقات على المستوى الإقليمي. ومن شأن إقامة حساب الخزانة الواحد أن يساعد في تحقيق هذا الهدف إضافة إلى تحسين الرقابة على الإنفاق. ويبدو أن هناك إنفاقاً كبيراً خارج الموازنة و عمليات شبه مالية عامة تتم عن طريق المؤسسات العامة وتمول من قبل القطاع المصرفي. ومن المهم تحجيم التوسع في

قروض القطاع العام . ويجب إدراج هذه العمليات في الموازنة و تمويل عجز الموازنة الموحدة من خلال أذون الخزانة في الأساس؛ على أن تحدد الفائدة عليها حسب السوق.

١٦. هناك تقدم جيد في العمل التحضيري لاستحداث ضريبة القيمة المضافة. وتحت البعثة السلطات على الالتزام بالتاريخ الجديد المستهدف ٢٠١٠ . إضافة لذلك، سيكون من المهم تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات المتكاملة، وسن قانون إجراءات ضريبية. إضافة لذلك، نحث السلطات على ضمان أن يقوم مكاتب كبار المكلفين ومكاتب المكلفين المتوسطين برفع تقاريرها مباشرة إلى هيئة الضرائب والرسوم. ومن شأن اعتماد معدل ضريبي واحد مع إعفاءات قليلة أن يتفق و أفضل الممارسات.

#### باء- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

١٧. ترحب البعثة بالتزام مصرف سورية المركزي بالحفاظ على توجه سياسة نقدية حريصة. وفي هذا السياق، يجب إصدار تعليمات قوية للمصارف العامة بحد الإقراض الموجه. ومن شأن هذا أن يساعد في تخفيض نمو النقود واحتواء الضغوط التضخمية. وفي الوقت ذاته، من المهم تطوير أدوات سياسة نقدية غير مباشرة. وفي حالة تعثر خطط إطلاق أذون الخزانة، فسيكون من المحبذ أن يقوم مصرف سورية المركزي بإصدار شهادات ايداع خاصة به. يجب النظر أيضا في إنشاء تسهيلات دائمة بمصرف سورية المركزي.

١٨. تحث البعثة السلطات على العمل في اتجاه هدف منح مصرف سورية المركزي الاستقلال التام في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها. إضافة لذلك، يحتاج مصرف سورية المركزي إلى تحقيق السيطرة التامة على احتياطي القطع الأجنبي. إن التحويل الجاري لاحتياطيات القطع الأجنبي الرسمية لدى المصرف التجاري السوري إلى مصرف سورية المركزي لأمر باعث على الارتياح.

١٩. ترحب البعثة بالتقدم الملحوظ في اتجاه توحيد سعر الصرف في الأول من يناير ٢٠٠٧ مع إلغاء سعر " الموازنة" الرسمي. ولقد حولت السلطات العملة المرجعية لسعر الصرف من الدولار الأمريكي إلى حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار بحوالي ١٠%. ومن منظور سعر الصرف الحقيقي الفعلي، فقد ارتفعت قيمة الليرة السورية أكثر قليلا بنهاية شهر يونيو ٢٠٠٨. وإن التقديرات الاقتصادية القياسية الأولية، والتي تعد غير موثوق بها بسبب النواقص فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة والمنهجية المتبعة، تشير أن سعر الصرف الحقيقي قد يكون أعلى من قيمته التوازنية على المدى المتوسط وبعده معتدل. و توصي البعثة بالابقاء على المستوى الحالي من سعر

الصرف الاسمي في السياق الراهن، حيث أن هذا يبدو متوافقاً مع قوى السوق وكذا سياسة مصرف سورية المركزي للسيطرة على التضخم.

٢٠. **تحث البعثة السلطات على المدى المتوسط على تمهيد الطريق للسماح بالتحرك تدريجياً صوب مرونة أكبر في سعر الصرف.** ومن شأن زيادة المرونة هذه المساعدة في صيانة الاستقرار الخارجي على المدى المتوسط في ضوء الاستنفاد المتوقع للاحتياطيات النفطية. ويسهل هذا أيضاً الزيادة في استقلال السياسة النقدية بالتدريج.

٢١. **يبدو أن المصارف الخاصة تتمتع برسمة جيدة.** ولقد وصلت نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة إلى ١٣ % في منتصف عام ٢٠٠٨. وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى الإلزامي من رأس المال المحدد من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل (١٢% و ٨% على التوالي). ولم يتم احتساب هذه النسب للمصارف العامة، فتلك المصارف تقوم بمنح قروض لبعض المؤسسات العامة الخاسرة. ولقد زادت القروض للمؤسسات العامة، والتي تقدم المصارف العامة معظمها، بحوالي ٤٠% في عام ٢٠٠٧، وبأكثر من ٦٠% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومن شأن هذا النمو السريع في القروض أن يؤدي إلى عواقب غير محمودة للمصارف التي تقدمها وإلى خلق خصوم شبه مالية عامة كبيرة.

٢٢. **تحث البعثة السلطات على الاستمرار في متابعة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي بشأن المضي في إصلاحات هذا القطاع المالي.** ولقد بدأ مصرف سورية المركزي في معالجة أوجه النقص المحددة في تقييم مبادئ اتفاقية بازل الأساسية المعنية بالرقابة الفعالة على المصارف، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين الرقابة في المصارف الحكومية، وأعد المصرف المركزي لإصدار أدون الخزانة. وسيكون من المهم لمصرف سورية المركزي أن يسرع من وتيرة إصلاحاته، بما في ذلك تعزيز أكبر لقدرته الرقابية. إضافة لذلك، يجب إعطاء أولوية لإعادة هيكلة المصارف الحكومية وضمان أن تدار على أساس تجاري. وأي دعم ضروري للقطاعات الاستراتيجية أو الفئات المستضعفة يجب توفيره مباشرة من الموازنة بأسلوب شفاف يستهدف تلك القطاعات والفئات، بدلاً من أن يتم هذا عن طريق المصارف العامة. ويتطلب الأمر التأكيد على التزام المصارف العامة بالقواعد التنظيمية التحويلية. ومن شأن إخضاع المصارف العامة لرقابة أقل تشدداً مقارنة بالمصارف الخاصة أن يشجع على نشر ممارسات إقراض خطيرة. وينبغي إخضاع كل المصارف لمراجعة وتدقيق سنوي عن طريق شركات مستقلة ويجب إصدار مؤشرات موثوق بها لقياس السلامة المالية.

### جيم - إصلاحات هيكلية وقضايا أخرى

٢٣. يتوقف الاستمرار في النمو الاقتصادي القوي الراهن على مضي السلطات قدما في أجندة التي وضعتها لإصلاحات هيكلية واسعة النطاق وذلك من أجل زيادة الاستثمارات الخاصة. وترحب البعثة بالتقدم المستمر في فتح مجالات الاستثمار في قطاعات مختلفة ، بما في ذلك قطاع الاتصالات. ولقد تحقق تقدم أيضا في تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات واختصار القوائم السلبية. ومن المهم الاحتفاظ بزخم الإصلاح في هذه الجوانب.

٢٤. يحث خبراء صندوق النقد الدولي السلطات على قبول الالتزامات الواردة في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وعلى السلطات إزالة أي قيود متبقية على القطع الأجنبي و ممارسات العملة المتعددة. ومن شأن المزيد من التقدم صوب تحرير سوق القطع الأجنبي، والامتناع عن إصدار لوائح تنظيمية لتقييد الرقابة أن يساعد في تقوية الثقة وانتهاء السوق الموازية.

٢٥. ترحب البعثة بالجهود المستمرة الرامية لدعم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحث السلطات على مواصلة العمل مع المجموعات الإقليمية والمؤسسات الدولية لتفعيل هذا الإطار.

٢٦. تحث البعثة السلطات على تحسين جودة البيانات والعمل على توفيرها وذلك لتيسير أنشطة الرقابة وتوفير المعلومات اللازمة في صياغة السياسة الاقتصادية . إن جودة البيانات وتوفيرها أقل بدرجة كبيرة مما حققته بلدان أخرى في مرحلة مماثلة من التنمية.

Table 1. Syrian Arab Republic: Selected Economic Indicators, 2004–08

	2004	2005	2006	Prel. 2007	Proj. 2008
<b>(Change in percent, unless otherwise indicated)</b>					
<b>National income and prices</b>					
Real GDP	6.7	4.5	5.1	4.2	5.2
Oil	-6.1	-8.6	-7.1	-5.0	-0.1
Non-oil	10.1	7.5	6.9	5.9	6.0
Nominal GDP (LS billions)	1,263	1,491	1,709	2,025	2,433
<i>Of which:</i> Non-oil	986	1,134	1,305	1,558	1,886
Nominal GDP (\$ billions)	25.0	28.6	33.5	40.5	43.4
Crude oil production ('000 barrels/day)	462	431	400	380	380
GDP deflator	10.9	12.9	9.1	13.7	14.2
Oil export price (\$ per barrel)	33.4	48.3	57.9	63.0	87.5
CPI period average	4.4	7.2	10.4	4.7	14.5
Total population (millions)	18.8	19.3	20.4	20.8	21.3
<i>Of which:</i> Iraqi immigrants (millions)	0.8	0.9	1.5	1.5	1.5
<b>(In percent of GDP, unless otherwise indicated)</b>					
<b>Government finances</b>					
Revenue	27.2	24.0	25.5	22.3	22.4
Oil-related revenue	11.2	7.1	7.3	4.9	5.2
Non-oil revenue	16.1	16.9	18.2	17.3	17.2
Expenditure	31.4	28.5	26.6	25.7	25.5
Current expenditure	19.0	18.1	16.3	16.1	16.0
Development expenditure	12.4	10.4	10.3	9.6	9.5
Overall balance	-4.2	-4.5	-1.2	-3.4	-3.1
Non-oil budget balance	-15.4	-11.6	-8.5	-8.4	-8.3
<b>(Changes in percent of initial stock of money)</b>					
<b>Broad money</b>					
	11.1	11.5	9.4	9.8	19.0
Net foreign assets	5.4	0.7	-2.3	-2.0	4.0
Net domestic assets	5.8	10.8	11.7	11.9	15.0
Credit to government	2.8	6.1	0.3	-3.1	-0.7
Credit to public enterprises	0.5	1.7	3.4	7.6	9.2
Credit to private sector	4.3	6.9	3.5	4.3	5.7
Credit to private sector (change in percent)	35.0	45.9	17.9	20.2	24.5
Credit to private sector (in percent of GDP)	11.7	14.5	14.9	15.1	15.6
<b>(In billions of U.S. dollars, unless otherwise indicated)</b>					
<b>Balance of payments</b>					
Current account balance	-0.4	-0.6	-1.0	-1.3	-1.8
(in percent of GDP)	-1.5	-2.3	-2.8	-3.3	-4.0
Overall oil balance 1/	1.3	0.6	0.1	-0.9	-1.4
(in percent of GDP)	5.2	2.0	0.4	-2.1	-3.0
Non-oil exports of goods and services	6.4	7.7	9.1	11.2	13.4
(change in percent)	99.2	20.4	18.6	23.5	19.1
Non-oil imports of goods and services	-9.3	-10.4	-12.1	-14.0	-15.8
(change in percent)	20.8	12.5	16.1	15.4	12.9
Overall balance	0.2	0.0	-0.8	0.7	0.1
Official net foreign assets	17.6	17.6	16.8	17.5	17.6
(in months of imports of GNFS)	18.2	13.7	11.3	9.4	7.6
Weighted average nominal exchange rate LS/\$ 2/	50.5	52.2	51.0	50.0	45.7
Real effective exchange rate (in percent, + appreciation)	0.0	1.7	10.7	4.7	...

Sources: Syrian authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ Oil trade balance less profit of foreign oil companies.

2/ Trade-weighted average of official and parallel market rates before 2007. For 2008 data are for July.